قراءة في مكاسب الصين من الاصلاح الاقتصادي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

د/ ولد احمدو

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2014

قراءة في مكاسب الصين من الإصلاح الإقتصادي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

د. ولد أحمدو الطالب أحمد/ باحث اقتصادي.
الهاتف: 00213780297353، talebahmed78@yahoo.com

الملخص:

تقدم هذه الورقة لمحة عن مراحل الإصلاح الإقتصادي في الصين الذي بدأته سنة 1978، وانتهاجها للطريق الثالث تحت مسمى إقتصاد السوق الإشتراكي عام 1992، وإدراجها لبعض من عناصر الإقتصاد اللبرالي، ومدى المكاسب من هذا الإصلاح والإنفتاح الإقتصادي، والذي مهد لدخولها في المنظمة العالمية للتجارة ومن خلاله إستطاعت إقتحام الأسواق العالمية، وجعل منتجاتها تدخل كل بيت في هذا العالم.

Résumé :

Cette note donne une présentation des étapes des reformes économiques en chine initié 1978 et le choix d'une troisième voie connue sous l'appellation économie de marché socialiste entamée depuis 1992 et l'introduction de quelques éléments de l'économiques ; celles-ci ont constitué un prélude à l'entrée de la chine à l'OMC, bénéficiant ainsi d'un fort envahissement des marchés par ses produits.

مقدمة:

عندما توفي الزعيم الصيني ماوتسي تونج سنة 1976، وبعد سنتين من الصراع على السلطة وصلت إلى الحكم سنة 1978 قيادة تمتلك رؤية جديدة تختلف عن الرؤية الماوية بزعامة دنغ شياو بنغ، وأدركت أن النهوض بالصين يتطلب النهوض بالإقتصاد وإصلاح ما أفسدته الثورة الثقافية.

وقد تمثلت هذه المرحلة في سياسة الإصلاح في الداخل والإنفتاح على الخارج، وتلخصت الفلسفة التي إعتمدت عليها القيادة في هذا الإصلاح على المقولة المشهورة "ليس المهم لون القط إذا كان رماديا أو أسودا، المهم أن يصطاد الفئران" وأن المهم ليس الإيديولوجيا بل زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات من الرفاهية للمواطن الصيني.

وقد تم الاعتماد على التخطيط المركزي الديمقراطي للإقتصاد لإنهاء المركزية في صنع القرار الإقتصادي، وتشجيع دخول الإستثمارات الأجنبية وإستيراد التكنولوجيا بإعتبارها مفتاحا للتحديث وكذلك إستيراد التجارب الإدارية وتوسيع قاعدة التعاون الخارجي.

ومن أجل تنفيذ هذه السياسات أستخدمت بعض الآليات للوصول إلى تحقيق أهداف الإصلاح الإقتصادي، ومن أهم هذه الآليات:

- المناطق الإقتصادية المفتوحة للتصدير
- الإستثمارات والشركات الأجنبية
- السعي للإنضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية

وقد مرت هذه الإصلاحات بثلاث مراحل، بدأت بالريف الصيني مرورا بالإصلاح في المدن وصولا سنة 1992 إلى مرحلة كانت منعرجا في تاريخ الإصلاح الإقتصادي في الصين، حيث انتهجت فيها اقتصاد السوق الإشتراكي، وإدخال أنماط من الرأسمالية وجعل الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي عرفها الإقتصاد العالمي، بما في ذلك سعيها الدائم للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقبولها بقواعد التجارة متعددة الأطراف.

ولتحقيق مسعى هذ المقال ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: يتناول مراحل الإصلاح الإقتصادي في الصين.

المحور الثاني: يعرج على مراحل تحرير التجارة الخارجية ونتائج الإصلاحات الإقتصادية.

المحور الثالث: يستعرض مكاسب الصين من إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أولا : مراحل الإصلاح الإقتصادي في الصين:

لقد مرت سياسة الإصلاح والإنفتاح بثلاث مراحل رئيسية وبتدرج مرحلي وتجريبي، بعيدا عن إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين وبجهد ذاتي وهذه المراحل هي:

1. المرحلة الأولى للإصلاح (1978. 1984):

لقد تمخضت في هذه الفترة مجموعة هامة من الإنجازات تمثلت في الآتي[1]:

. إستهلت الصين سياستها بتبني قانون يسمح بدخول الأجانب في شكل مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين، وتم إنشاء المدن والمناطق الإقتصادية الساحلية كنوافذ على الإقتصاد العالمي.

. التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة والمقاطعات.

. ظهور أنواع متعددة من الملكية للأراضي الزراعية، والتحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الإقتصادية، وتشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي.

. رفع أسعار المنتجات الزراعية التي يوردها الفلاح الصيني

. السماح بإدخال التكنولوجيا الزراعية والصناعية إلى الريف الصيني

. ظهور مصانع المزارع والتي يمكن من خلالها تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات صناعية غذائية، وإدخال نظام الحوافز المادية.

. إلغاء نظام الملكية الجماعية (الكوميونات) والتي كانت تمثل أحد الأشكال الرئيسية للملكية العامة والخاضعة لجهاز تخطيط الدولة المركزية، والعمل على تحويل الجزء الأكبر من أنشطتها الاقتصادية لتعمل وفق آليات السوق[2].

2- المرحلة الثانية للإصلاح(1984-1991):

إن النجاح الذي تحقق عن طريق الإصلاحات الريفية في الفترة الأولى(1978-1984)، أعطى مزيدا من الثقة للإنتقال بالإصلاح للمدن و المناطق الحضرية، و في سنة 1984 أجازت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثانية عشر للحزب الشيوعي الصيني" قرارا بإصلاح النظام الإقتصادي" و هكذا تم نقل قضية الإصلاح و الإنفتاح من الأرياف إلى المدن، وإتخذت السلطات التدابير التالية:

- و سعت الصين من نطاق الحريات اللامركزية الممنوحة للمنشآت المملوكة للدولة و الحكومات المحلية، بالإضافة إلى تقديم الحوافز الممنوحة لتشجيع القطاع الخاص.
- تبنت الدولة سنة 1985 سياسة إصلاح الأسعار، وتم ضبطها و تقسيمها إلى عدة مجموعات[3]:
  - الأسعار المخططة و المحددة من قبل الدولة و هي الأسعار الإلزامية و الجبرية.
  - الأسعار التفاوضية و التي تطبق على السلع الثانوية و تحدد وفقا لمثيلاتها من منتجات الدولة.
  - الأسعار التي يحددها المنتجون وتطبق على السلع الخفيفة التي لا تخضع لسيطرة الدولة.
  - الأسعار التجارية " الحرة " وهي التي تحدد وفقا لقوى السوق.
- في نهاية 1985 عملت الحكومة الصينية على تحسين مستوى الأجور للعاملين، فطبقت في هيئات الدولة و المؤسسات غير الاقتصادية نظام الأجر التركيبي باعتبار أن أجور المناصب تعد أساسا لربط الأجر بالمنصب و المستوى.
- التقليل من الدور الذي كانت تلعبه قيادات الحزب الشيوعي على مستوى مؤسسات الدولة الاقتصادية، و الاعتماد على المدير المهني المتخصص و إعطائه المسؤولية الكاملة لإدارة المشروعات، مما أتاح للحكومة التفرغ لضبط الاقتصاد الكلي و فتح الأسواق و تطويرها[4].
- إصلاح الصناعة في المدن و تحفيز المؤسسات و اعتمادها على التمويل عن طريق البنوك بدل اعتمادها على الدولة، و إدخال الضريبة على المؤسسات المملوكة للدولة[5].
- سمحت الحكومة بالتوسع في إنشاء المناطق الإقتصادية المفتوحة حتى وصل عدد المدن و المناطق الاقتصادية الخاصة إلى 64 مدينة مفتوحة على العالم الخارجي سنة 1987.
- إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي سنة 1990.
- تخفيف القيود على المبادلات و الإستثمارات الأجنبية بشكل تدريجي، وجذب التكنولوجيا الغربية إلى الصين شرط التوافق مع الخصوصية الصينية.

لقد تميزت هذه المرحلة بأنها حلقة وصل بين المرحلة الأولى و التي تحقق فيها نجاح ملحوظ في الريف الصيني و المرحلة الثالثة و التي تهدف إلى التكيف مع آليات السوق من خلال اقتصاد السوق الإشتراكي.

3- المرحلة الثالثة إبتداء من سنة1992:

في سنة 1992 أعلنت الحكومة الصينية عن إستراتيجية في الإصلاح تقر بأن اقتصاد السوق الاشتراكي هو حجر الزاوية الأساسي في البناء الاقتصادي الجديد، و قد أكدت خطة " جيانج زيمين" الأمين العام للحزب الشيوعي في افتتاح المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي في 1992/01/12 على أن الإصلاح الذي تطرحه قيادة الحزب تحت شعار اقتصاد السوق الإشتراكي هو الوسيلة الوحيدة لتحديث اقتصاد الصين والمحرك الأساسي للتنمية .

إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفيتية و تجربة دول أوروبا الشرقية و التي نجم عنها إنتهاءا سياسيا و اقتصاديا، ولهذا فضلت هذه القيادة أن تكون عمليات الإصلاح الاقتصادي من داخل و تحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني و ليس عن طريق انقلاب من فئات سياسية خارجة عنه كما حدث في أوروبا الشرقية، لقد فضلت هذه القيادة أن تكون الأولوية للإصلاح الاقتصادي قبل السياسي، و أن التقدم الاقتصادي في نظرها أهم من الإيديولوجيا، و يتضح من ذلك أن القيادة الصينية كانت أكثر براجماتية و أقل ديماغوجية من نظيرتها الروسية.

و بدلا من السير في طريق التغيير الفوري و ما ينجم عنه من انهيار لنظام الحكم و أجهزته و القضاء على الدولة ككيان متماسك، فإن السلطات الصينية آثرت أن تتبع سياسة مرنة نحو الحريات الفردية و نحو التعامل مع الأنظمة التي تتبع نظام الاقتصاد الحر، و في هذا الصدد اتخذت السلطات مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي:

- **على مستوى الأقاليم[6]:** وضعت خطة شاملة سنة1993 تهدف إلى خلق توازنات تنموية بين الأقاليم الشمالية و الغربية من جهة و الأقاليم الجنوبية و الشرقية من جهة أخرى، من أجل إعادة التوازن بينهما، إذ لم يعد من المقبول أن يتركز النشاط الاقتصادي في منطقة لا يتجاوز عدد سكانها عن 30 % من مجمل عدد سكان الصين، و تم الاعتماد على سياسة اقتصادية داخلية تدعى سياسة النسخcopy، أي أن المشروع الناجح يعمم على الأراضي الصينية و المثال على ذلك مدينة "شنغهاي"التي تعد الآن من أكبر التجمعات الإستثمارية في العالم.

– **على مستوى الإصلاح المالي:** طرحت الدولة في عام 1993 أهدافا لإصلاح النظام المالي، و سنت له قوانين خاصة بتكوين و عمل شركات حيازة الأسهم و تداولها في البورصة. و أصبحت البنوك في عام 1995 مستقلة في اتخاذ قراراتها بالإضافة إلى الإجراءات التي وضعت لتحرير العملة"أسعار الصرف"و هذا ما جعلها قابلة للتحويل جزئيا في أواخر 1996.

– **على مستوى الخوصصة:** تمت إعادة هيكلة الشركات الكبيرة المملوكة للدولة بما ينسجم مع اقتصاد السوق الاشتراكي، ولم تطلق الصين برنامج خوصصة واسعا يسمح بتغلب القطاع الخاص في أغلب رأس مال المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة، بالرغم من وجود جهات كاملة في الاقتصاد الصيني لم تعد ملكا للدولة عن طريق الخوصصة[7]، مما أدى إلى انخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الصناعات التحويلية من 53 % سنة 1991 إلى 34 % سنة 1994، و ارتفاع مساهمة الوحدات الفردية من 6% إلى 13,5%لنفس الفترة.

و قد نجح"جيانج زيمين" في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي في سبتمبر 1997 لبرنامجه القاضي ببيع نسبة كبيرة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة، و تم إدخال نظام المساهمة إلى أكثر من 50 %من المؤسسات الإنتاجية الحكومية و إجراء الإصلاح في الملكية في أكثر من 90%من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة.

– **على مستوى تحرير الأسعار[8]:** لقد بدأ هذا التحرير في قطاع الزراعة ثم امتد إلى السلع الوسيطة، حتى أصبحت في سنة 1990 أكثر من 70% من أسعار التجزئة و85% من أسعار منتجات المؤسسات المملوكة ملكية جماعية، حرة تحددها حركة السوق، و في سنة 1993 حررت الصين أسعار الحبوب في 200 مدينة و مقاطعة تمثل 80% من إجمالي المدن و المقاطعات الصينية.

– **على مستوى الإستثمار:** ركزت الصين على زيادة معدلات الاستثمار الداخلي وجذب الإستثمارات الخارجية و توجيهها بشكل يتناسب مع الموارد الاقتصادية والأهداف التنموية سواءا من حيث الاستخدام الكثيف لرأس المال أو العمل ، وإستطاعت توجيه جالياتها في

الخارج إلى الاستثمار في وطنها الصين[9]، وتمكنت بالخروج باقتصادها من إقتصاد ريعي إلى اقتصاد صناعي.

. على مستوى البنية التحتية: قامت الصين برفع مستوى البنية التحتية، فتم تنفيذ سلسلة من المشاريع الضخمة، ومن بينها مشروع المضائق الثلاثة المركزي للري الذي تم تنفيذه عام 1992، ويعتبر من أكبر مشاريع الري في العالم، بالإضافة إلى إنشاء المرافق السياحية والسكك الحديدية والموانئ والطرقات، وكذلك أجرت إصلاحات في نظام السكن في المدن لتطويره ومواصلة خصخصة مساكن الشعب، وبفضل ذلك تحسن وضع السكن لدى أبناء المدن بصورة ملحوظة وصار قطاع الإنشاءات والعقارات من ركائز الإقتصاد الوطني.

ثانيا: مراحل تحرير التجارة الخارجية ونتائج الإصلاحات الإقتصادية:

1. مراحل تحرير التجارة الخارجية:

كانت التجارة قبل بدء عملية الإصلاح تتسم بمركزية التخطيط، حيث أن وزارة التجارة هي التي تحدد حجم الصادرات والواردات، ومنذ 1978 تغيرت السياسة التي تحكم التجارة الخارجية الصينية، وعرف تحريرها أسلوبا تدريجيا، فبدلا من أخذ أسلوب الصدمة المفاجئة الذي يفتح أبواب الإقتصاد بغتة للمنافسة الدولية والأسعار العالمية، أقيمت مناطق إقتصادية خاصة لتخرج عن نطاق إحتكارات التجارة التقليدية للدولة كجوانجدونغ وفوجيان، وأصبح بإمكان المصدرين الإحتفاظ بكل إيراداتهم من العملة الصعبة، مع إمكانية حصولهم على المواد المستوردة بسهولة أكبر وعلى رأس المال الأجنبي أو الخدمات التجارية.

وقد مرت الإصلاحات التي نفذتها الصين على مستوى التجارة الخارجية بأربع مراحل[10]:

. مرحلة إنتقالية للتخلي عن السلطات (1979-1987):

في هذه المرحلة سمح لمعظم المقاطعات والمؤسسات بالإحتفاظ بنسبة معينة من العملة الصعبة، وكذلك سمح لمجموعة من شركات التجارة الخارجية بالإستيراد من دون أن تحصل على موافقة من الهيئات العامة للإقتصاد والتجارة، وتم تطبيق نظام الوكالة للتجارة الخارجية، وألغي الإحتكار الذي مارسته الشركات العامة الوطنية للتجارة الخارجية.

. مرحلة التطبيق الشامل لنظام مسؤولية المقاولة للتجارة الخارجية (1988-1990):

طبقت الصين نظام مسؤولية المقاولة للتجارة الخارجية سنة 1988 في جميع مؤسسات التجارة الخارجية، وتشمل موضوعاته الرئيسية على قيام جميع المقاطعات والبلديات والشركات العامة للتجارة الخارجية بمقاولة حصص من إيرادات النقد الأجنبي الناتجة من الصادرات وحصص للدعم، بالإضافة إلى التعامل بمرونة على كيفية إستخدام النقد الأجنبي وفتح أسواق له.

. مرحلة تغيير آلية إدارة شركات التجارة الخارجية (1991-1993):

بدأت هذه المرحلة من 1991 وأتبعت فيها الصين نظاما جديدا للتجارة الخارجية يجمع بين الإقتصاد المخطط والإنفتاح الإقتصادي ومن بين الإجراءات التي تمت في هذا الإطار ما يلي:

. تخفيض الرسوم الجمركية إلى المستوى الذي أقرته جولة أورجواي.

. توحيد الإجراءات الفنية بالنسبة للإسترداد لتتماشى مع النظام التجاري العالمي.

. تنظيم الإسيترداد والحد من الإغراق وحماية الصناعات الصينية الناشئة.

. إلغاء الدعم بالنسبة لمؤسسات التجارة الخارجية، والتركيز على جودة الصادرات، وترك شركات التجارة الخارجية تتحمل مسؤولية الربح والخسارة وفقا للممارسات الدولية.

. مرحلة إصلاح نظام التجارة الخارجية (1994-2001):

أصدرت الصين في سنة 1994 مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة ورؤوس الأموال الأجنبية، الملكية الفكرية، مكافحة الإغراق....

وقد نفذت الحكومة جملة من الإصلاحات تمثلت في توحيد سعر الصرف، وإقامة خمس مناطق إقتصادية خاصة (شنتشن، تشوهاي، شانتو، شيامن، هاينان) كنقاط تجريبية، وتم إنشاء مجموعة من الشركات التجارية الشاملة التي ترتبط فيها أعمال التجارة والصناعة والتكنولوجيا، وسمح للشركات متعددة الجنسية بأن تتخذ من هذه المؤسسات نواتا لها، وتمت إعادة تنظيم مؤسسات التجارة الخارجية الصغيرة وأدرج فيها نظام المساهمة.

وقد ساهم هذا الإصلاح في تطوير الصادرات ودخول أسواق جديدة، حيث كانت الصين تعد في مرتبة متدنية على مستوى التجارة الخارجية، إذ كان حجم صادراتها قبل ٱلإصلاح يقدر بـ20.64 مليار دولار، وبعد هذه السلسلة من الإصلاحات قفزت أرقام التجارة الخارجية، وصارت تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 45 %.

2. نتائج الإصلاحات الإقتصادية في الصين:

تمكنت الصين من تحقيق تحولين حيويين خلال ربع قرن، التحول من مجتمع منعزل إلى مجتمع منفتح، والتحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق الإشتراكي بخطوات تدريجية ومدروسة، ورغم هذا التحول والإنفتاح إلا أن دور الدولة ووجودها ظل قويا ومؤثرا في تحديد وتنفيذ سياسة التنمية الإقتصادية، وحققت إنجازات كبيرة، وإنتقلت من الإقتصاد القائم على الزراعة إلى الإقتصاد القائم على التصنيع والتصدير، والذي حقق لها صعودا إقليميا وعالميا، ولنا أن نستدل على هذا النجاح في إصلاحاتها من خلال معدلات النمو الإقتصادي العالية والتي أنعكست بشكل إيجابي في إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخول الأفراد.

. على مستوى متوسط دخل الفرد ومعدل النمو: فقد ارتفع دخل الفرد ليصل سنة 1984 إلى 72 دولار ثم إلى 421 دولار سنة 1992 وإلى 582 دولار سنة 1996 ليصل 610 دولار سنة 1998 وتجاوز 800 دولار سنة 2000[11]، كما حققت متوسط نمو للفترة (1981-1988) بلغ 9.9% وفي سنة 1993 وصل هذا النمو إلى 13.4% وفي سنة 1997 بلغ 11.5% [12] .

. على مستوى الناتج المحلي: فقد شهد إرتفاعا ملحوظا، فبينما كان في سنة 1983 في حدود 253 مليار دولار وصل إلى 663 مليار دولار سنة 1997[13]، وتجاوز واحد تريليون دولار في مطلع الألفية الثالثة.

. على مستوى التجارة الخارجية: فقد إرتفع معدل نموها من 9.7% عام 1978 إلى 38.9% سنة 1998، ووصل الفائض التجاري الصيني مع أمريكا سنة 1997 حوالي 39.5 مليار دولار، وبلغ حجم تجارتها الخارجية 445 مليار دولار سنة 2000.

. على مستوى الهيكل الإقتصادي: فقد تغير حيث أصبحت سنة 2000 تمثل مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 17.2% والصناعة 49.3% والخدمات 33.5%، وخلال هذه الفترة بلغ معدل نمو الصناعة 12 % سنويا، وارتفع عدد العاملين في الشركات الصناعية والخدمية من 30 مليون سنة 1979 إلى 169 مليون عامل سنة 2000 بزيادة تجاوزت خمسة أضعاف[14].

. على مستوى الإستثمار: لقد ظل متوسط الإستثمار المحقق خلال الفترة (1983. 1992) في حدود 3.4 مليار دولار أمريكي سنويا[15]، إلا أنه بعد إنتهاج إقتصاد السوق الإشتراكي سنة 1992، أصبحت الصين قبلة للإستثمارات الأجنبية وتدفقت عليها وبلغت الإستثمارات الكلية الأجنبية 451 مليار دولار سنة 2000، وتم إنشاء 12000 مشروع برأس مال أجنبي[16].

بفضل هذا الإصلاح قطعت الصين شوطا كبيرا في مجال التنمية الإقتصادية، فقد تقلص عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الأرياف بـ 300 مليون نسمة بعد عملية الإصلاح، وحصل تحسن على مستوى المعيشة كما وكيفا للمواطنين من الغذاء والسكن والمواصلات، وحتى على مستوى الخدمات الثقافية والتعليمية والصحية[17].

لكن هذا الإصلاح لا يخلو من السلبيات، حيث إنتشر الفساد وزاد معدلات التضخم، ووصلت إلى 13% سنة 1994[18]، وزادت نسبة التفاوت الإقتصادي بين الأفراد، بالإضافة إلى مشاكل تدهور البيئة الناتجة عن التوسع الصناعي .

ثالثا: مكاسب الصين من إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة:

سعت الصين إلى الدخول في إتفاقية الجات للحصول على المزيد من الفرص وللظفر بالوصول إلى بعض الأسواق، وتقدمت بطلب للإنضمام إلى الجات في 10 جويلية 1986، لكن المفاوضات تأخرت بسبب مأساة ساحة tiananmen سنة 1989، وتزامن ذلك مع جولة الأوروجواي، وقد تطلب من الصين بموجب الإتفاقيات الجديدة لهذه الجولة، أن تعزز من إصلاحاتها الإقتصادية فيما يخص بالإلتزامات إلى النفاذ للأسواق ومراعاة حقوق الملكية الفكرية ... مقابل الإنضمام.

1. إلتزامات الصين مع الإنضمام:

قامت الصين بتعديل بعض قوانينها ولوائحها وأحكامها التي تتعلق بالعديد من المجالات كالإستثمار الأجنبي والجمارك وحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الخارجية والنقد الأجنبي لتتلائم مع شروط منظمة التجارة العالمية على النحو التالي[19]:

. أجرت الحكومة الصينية تعديلات على173 قانونا ومرسوما وألغت448 قانونا، وتضمن ذلك مراجعة النصوص القانونية التي تهتم بإجراءات المعاملة التمييزية للمؤسسات الأجنبية

المستثمرة لتساير مبدأ المعاملة الوطنية، وإلغاء الإجراءات السياسية ذات الميزة الإقطاعية أو الجهوية التي لا تتناسب وأسس المنظمة.

. تم تخفيض الرسوم الجمركية على مستوى قطاع الزراعة وجعلها في متوسط من 31.5% إلى17.4% وكذلك تخفيض الدعم المقدم للصادرات، وعلى مستوى السلع الصناعية ألغيت القيود الكمية على بعضها، وخفض متوسط الرسوم الجمركية من 24.6% إلى 9.4% سنة 2005.

. تم تعديل قانون المشاريع المشتركة المساهمة وقانون المشاريع المشتركة التعاونية وقانون المؤسسات ذات الملكية الأجنبية الكاملة، وألغيت البنود المتعلقة بمنح الأولوية للمشتريات في الصين والنسب المطلوبة للصادرات والمبيعات المحلية.

. وعلى مستوى الخدمات وعدت بفتح سوق الإتصالات، وفتحت سوق الخدمات المالية والتوزيع بشكل جزئي.

. أصدرت عددا من التنظيمات واللوائح بما يتماشي مع المعايير التي تفرضها إتفاقية تريبس TRIPS.

2. مكاسب الصين من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بالرغم من أن الصين لم تكن عضوا في إتفاقية الجات إلا أنها إحتلت المرتبة الثانية من حيث الكاسبون من جولة الأوروغواي، حيث قدرت مكاسبها بـ 37 مليار دولار سنويا[20].

لقد وفر انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة لها أن منحت معاملة الدولة الأولى بالرعاية من الأعضاء ومن بينهم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. وإستفادت من إلغاء القيود الكمية على منتجاتها وتخفيض الرسوم الجمركية، مما مكنها من دخول هذه الأسواق بشكل موسع، حيث إرتفعت تجارتها الخارجية بنحو 30 % سنويا منذ إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001[21]، واندفعت إلى تفعيل التجارة الإلكترونية ومن ثم لجأت إلى تطوير تجارة التكنولوجيا، وتحولت الصين إلى مصنع كبير للعالم وملأت قاراته بمنتجاتها.

فارتفعت حصة الصين في سوق الملابس العالمية من 17% إلى 35 % وحازت على 25% من سوق الأقمشة العالمية نتيجة دخولها منظمة التجارة العالمية[22]، وصدرت

تكنولوجيا لأمريكا بـ 29 مليار دولار وأجهزة مكتبية إلى كل من أمريكا وأوروبا بـ 23 مليار دولار ومعدات كهربائية بـ 16.6 مليار دولار وأحذية بـ 11.1 مليار دولار سنة 2003، لقد أنتجت الصين 70 % من الألعاب والدمى في العالم بالإضافة إلى 50% من إنتاج الأحذية و33.3 % من الحقائب و33.1% من إنتاج التلفزيونات و33% من إنتاج مكيفات الهواء و25% من الغسالات و20% من الثلاجات[23]، ولهذا استحوذت على 8% من التجارة العالمية سنة 2007[24]، ولم تكتف الصين بهذه الصناعات التي ترتكز على العمالة الكثيفة وإنما إتجهت إلى صناعة الهواتف الخلوية والرقائق الخاصة بالكمبيوتر والإتصالات وصناعة الطائرات التجارية والسيارات، حيث تعد الصين سنة 2003 رابع أكبر دولة منتجة للسيارات بإنتاج بلغ 4 مليون سيارة ليرتفع إنتاجها إلى 5.7 مليون سيارة سنة 2006[25].

إن صعود الاقتصاد الصيني قد عزز من نمو الإقتصاد والتجارة العالميين، فقد إرتفعت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 190% منذ إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعد الصين سنة 2007 ثالث أكبر سوق تجارية للصادرات الأمريكية، فأصبح الإقتصاد الأمريكي مرتبطا بحبل سري مع البنك المركزي الصيني يضخ فيه يوميا أكثر من مليار دولار من خلال مشتريات الصين لأذون الخزانة الأمريكية والتي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل العجز المتفاقم في ميزانيتها العامة[26]، وكذلك الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي حيث تزايد الطلب على منتجاته بفضل تزايد نمو الإقتصاد الصيني فبلغ حجم التبادل التجاري الصيني معه 16.3% من مجموع حجم التبادل التجاري للصين مع العالم.

وحققت اليابان مكاسب تجارية من زيادة الطلب الصيني على سلعها، وأنتشلتها من الركود الإقتصادي الذي كانت تعانيه، بسبب الأزمة الأسيوية، وأصبحت المستفيد الأول من تنامي الإقتصاد الصيني، كما أن الطلب الصيني على المواد الأولية أدى إلى رفع أسعارها مما ساعد أستراليا والبرازيل وعدد من الدول المنتجة للمواد الأولية أن تنمو بسرعة[27]، ولم يقتصر دور الصين على هذا فقط، فقد توسع حجم التجارة بين الصين ودول منظمة الأسيان وقد بلغ 130 مليار دولار سنة 2007 ، بالإضافة إلى حجم التجارة الثنائية بينها والعالم العربي والذي تجاوز 86 مليار دولار في العام نفسه.

تعتبر الصادرات الصينية هي المحفز للتنمية، وإتخذت من قيمة الإيوان الرخيص سياسة هجومية على مختلف دول العالم لزيادة صادراتها[28]، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف

اليد العاملة كل هذا حقق لها وضع تنافسي مريح ورجح كفة الميزان التجاري لصالحها على حساب كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، وتبوأت بذلك موقعا متميزا على المستوى العالمي من حيث معدلات النمو المرتفعة وزيادة الإستثمارات الأجنبية وكذلك الزيادة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والإحتياط من النقد الأجنبي والجدول التالي يوضح مسار تطور أداء الإقتصاد الصيني طيلة عشر سنوات منذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة[29] :

الجدول1: تطور أداء الإقتصاد منذ انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة (الأرقام بالمليار دولار باستثناء متوسط الدخل فهو بالدولار ومعدل النمو بالنسبة المئوية)

السنوات	2002	2004	2006	2007	2008	2009
متوسط الدخل بالدولار	1332	1486	2064	2646	3405	3678
الإنتاج الداخلي الخامPIB	1454	1932	2713	3496	4522	4909
معدل النمو	9.1	10.1	12.7	11	9.6	8.7
مجموع الصادرات	325.6	593.3	969	1218.6	1428.5	1201.7
مجموع الواردات	295.2	561.2	791.5	956	1133.1	1005.6
صادرات الصين إلى أمريكا	69.9	124.9	203.4	232.7	252.3	220.8
صادرات الصين إلى إ.الأوروبي	48.2	104.6	181.9	245.2	251.2	251.4
واردات الصين من أمريكا	27.2	44.7	59.2	69.4	81.4	77.4
واردات الصين من إ.الأوروبي	38.6	69.2	90.4	111	113	114.9
الاستثمار الأجنبي في الصين	49.3	54.9	78.1	138.4	147.8	78.2

Source : service économique régionale, Ambassade de France en chine, Revue bulletin économique chine, chine, N° 27 juillet - août, 2010, P: 16.

من خلال إلقاء نظرة على الجدول أعلاه يلاحظ أن أداء الإقتصاد الصيني قد تضاعف أربع مرات، وقد لعبت الصادرات الدور الأساسي في المحافظة على معدلات النمو المرتفعة والزيادة في متوسط الدخل والإنتاج وعلى تشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الصين، وقد ترتب عن هذا النمو والتوسع في الصادرات إرتفاع فائض الميزان التجاري، رغم التزايد في الواردات، ويعود جزء كبير من الزيادة فيها إلى إرتفاع الطلب على البترول الذي تحتاجه الصناعات الصينية وقد جعل من الصين المستهلك الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد خرج الإقتصاد الصيني بأقل الخسائر من الأزمة المالية، وإن كان معدل النمو تراجع لكن بشكل طفيف، لكن الأزمة لم تثن هذا الإقتصاد عن الصعود، حيث إحتل المرتبة الثانية بعد أن أزاح اليابان وبمعدل نمو في حدود 10% وبناتج محلي يقدر بـ 5.879 تريليون دولار وباحتياط وصل إلى 2648.3 مليار دولار سنة 2010.

الخاتمة:

يتضح من خلال العرض السابق، أن الإصلاحات التي قامت بها الصين خلال العقود الثلاثة الماضية مكنتها من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي، والتي تعد من أكبر معدلات النمو على المستوى العالمي، حيث وصل النمو فيها إلى 13% وتزايد متوسط الدخل وارتفع مستوى المعيشة بفضل الإنفتاح الإقتصادي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص، والدور الذي قاده قطاع الصناعة عن طريق المناطق الإقتصادية المفتوحة وحركة الصادرات. وبانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة ، تضاعف أداء إقتصادها وشهد نقلة، حيث أصبحت مساهمة تجارتها الخارجية تشكل 10% من التجارة العالمية، وإنتاجها المحلي في حدود10% من الإنتاج العالمي، وبذلك أحتل حجم إقتصادها المرتبة الثانية عالميا.

الهوامش:

[1] – إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2008، ص ص 39–41.

[2] – عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص77.

[3] – إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الإقتداء بها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص192.

[4] – نفس المرجع السابق، ص187.

[5] – كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص158.

[6] – إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص212.

[7] – كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص160.

[8] – إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص159.

[9] – عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره ، ص78.

[10] – كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص163–164.

[11] – ماتشن قانغ، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، منتدى الفكر العربي، عمان، 2007، ص26.

[12] – إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص339.

[13] – نفس المرجع السابق، ص277.

[14] – إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص302.

[15] – ليلى شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2007، ص102.

[16] – إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص142.

[17] – ماتشن قانغ، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص26.

[18] – محمد طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص95.

[19] – سهيل حسن الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص235.

[20] – مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص123.

[21] – مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 173، المجلد43 ،يوليو 2008، ص86.

[22] – إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص120.

[23] – نفس المرجع السابق، ص48.

[24] – مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مرجع سبق ذكره، ص87.

[25] – إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص149.

[26] – مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مرجع سبق ذكره، ص90.

[27] – مور خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص201.

[28] – محسن أحمد الخضيري، الاقتصاد العالمي والدولار، هلال للنشر والتوزيع، الجيزة، 2008، ص138.

[29] – service économique régionale, Ambassade de France en chine, Revue bulletin économique chine, chine, N° 27 juillet - août, 2010, P : 16.–